



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المجلس

الدورة السادسة والسبعون بعد المائة

روما، 2-6 ديسمبر/كانون الأول 2024

برنامج الاستثمار الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ

الموجز

تعهد المدير العام في الدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) لآسيا والمحيط الهادئ بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ من أجل وضع برنامج استثمار إقليمي لتسريع وتيرة تحوّل النظم الزراعية والغذائية. وتقدّم هذه الوثيقة موجزًا للإطار المفاهيمي والتشغيلي للبرنامج ومكوّناته والتحديات الأولية لتكلفته والترتيبات المؤسسية والتنظيمية الإرشادية. كما تقدّم معلومات عن التقدّم المحرز والإجراءات الرئيسية لمواصلة وضع البرنامج وتنفيذه.

ومنذ يوليو/تموز 2024، تعمل المنظمة مع 14 من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ والمنظمات الإقليمية الرئيسية لتحديد مجالات الاستثمار ذات الأولوية، سعيًا إلى وضع برنامج مرّن وتدرّجي ينطوي على رؤية والتزام على المدى الطويل. ويتبع البرنامج مبادئ فعالية التنمية، مثل الشمول والملكية القطرية؛ والقيادة الوطنية والإقليمية؛ والمواءمة مع الأولويات القطرية والإقليمية؛ والاتساق مع البرامج والمبادرات القائمة؛ والتركيز على النتائج والمساءلة المتبادلة. ويتضمن البرنامج ستة مكوّنات:

(أ) تعزيز السياسات واللوائح والمؤسسات التمكينية على المستويين القطري والإقليمي؛

(ب) وتحسين الخدمات الزراعية وتعزيز روابط السوق لسلاسل القيمة الرئيسية؛

(ج) وتعميم التغذية والأنماط الغذائية الصحية؛

(د) وتحفيز الابتكار وتوسيع نطاقه؛

(هـ) والترويج للحلول المستدامة في المناطق الساحلية؛

(و) وتوسيع البنية التحتية الزراعية والغذائية لزيادة فرص السوق.

وتساهم مجالات الاستثمار ذات الأولوية هذه في تنفيذ الأطر الدولية والإقليمية والوطنية، مثل جدول أعمال أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، واستراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050، واستراتيجية تنمية المحيط الهادئ 2050 للزراعة والغابات في المحيط الهادئ. وعلاوةً على ذلك، فهي متوائمة مع الاستثمارات التي حدّتها البلدان في مسارات نظمها الغذائية الوطنية واستراتيجياتها الوطنية للأغذية والزراعة والغابات ومصايد الأسماك.

ويتبع البرنامج نهجًا تدريجيًا ومرنًا من عام 2025 إلى عام 2040، وينقسم إلى ثلاث دورات. وتهدف الدورة الأولى (2025-2030) إلى تعزيز القاعدة السياسية والمؤسسية لتعزيز قدرة الإقليم على استيعاب المزيد من الاستثمارات العامة والخاصة وتصميم الاستثمارات ذات الأولوية الرئيسية وتنفيذها كما حددها الحكومات والمستثمرون. وسيتم تصميم الدورتين التاليتين اللتين تستمر كلٌّ منهما خمس سنوات على أساس النتائج والدروس المستفادة من الدورة الأولى. ويعمل البرنامج على المستويين الإقليمي والقطري، حيث تدعم العناصر الإقليمية مواءمة السياسات والمبادرات العابرة للحدود، وتعالج الأنشطة الخاصة بكل بلد الأولويات المحلية.

وستتولى الحكومات والمنظمات الإقليمية قيادة البرنامج وفقًا لمستويات تفرّع الأنشطة. وتشارك في التنفيذ أيضًا منظمات المنتجين، وكيانات القطاع الخاص، والأوساط البحثية والأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات المالية. وسيتم تحديد ترتيبات التنفيذ التفصيلية كجزء من مشاريع الاستثمار قيد الإعداد.

وتشمل الخطوات الحاسمة التالية لإطلاق البرنامج ما يلي: (1) إنشاء منصة إقليمية للاستثمار الزراعي والغذائي (التاريخ الإرشادي لاجتماعها الأول: أبريل/نيسان 2025)؛ (2) ووضع مجموعة مشاريع مع الحكومات والشركاء القطريين والممولين والمستثمرين؛ و(3) وإنشاء مرفق مخصص للمساعدة الفنية الاستثمارية محدد زمنيًا لتوفير الخبرة والتوجيه الفني طوال فترة وضع البرنامج.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

تُعرض المواضيع المذكورة أعلاه على المجلس في دورته السادسة والسبعين بعد المائة لغرض الإحاطة فحسب.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد محمد المنصوري

مدير مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة

الهاتف: +39 06570 52379

البريد الإلكتروني: CFI-Director@fao.org

أولاً - معلومات أساسية

- 1- رغم أن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ غنية بالتنوع الثقافي والبيولوجي والموارد البحرية، فهي تواجه تحديات معقدة ومتشابكة، بما في ذلك التنوع الاقتصادي المحدود، وقابلية التأثر بتغير المناخ، والكوارث الطبيعية والصدمات الخارجية، وضعف الاتصال، وارتفاع تكاليف الاستيراد، والبنية التحتية غير الكافية.
- 2- وتؤدي النظم الزراعية والغذائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ دورًا بالغ الأهمية من حيث التوظيف (بما يصل إلى 45 في المائة) والأمن الغذائي والتغذية. وفي حين أن معدل انتشار سوء التغذية مرتفع حيث تصل نسبة البالغين الذين يعانون من الوزن الزائد إلى 49 في المائة من إجمالي السكان، فإن معظم البلدان لديها إمكانات هائلة لتطوير النظم الزراعية والغذائية، وذلك بفضل ثقافتها الغنية وجغرافيتها ومواردها الطبيعية المتنوعة ومناخها الملائم وتنوعها البيولوجي الغني.
- 3- وبشكل عام، تتميز الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بارتفاع معدلات الهجرة وارتفاع معدل الولادات ومحدودة الفرص الاقتصادية، خاصة للشباب. وفي السنوات الأخيرة، شهدت بلدان الإقليم اتجاهات متزايدة للهجرة الداخلية والخارجية، حيث يهاجر الرجال (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا) إلى أستراليا ونيوزيلندا للعمل الموسمي. وتمثل التحويلات المالية نحو 45 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي (2022). وتسجل جزر سليمان (2.38 في المائة) وفانواتو (2.41 في المائة) أعلى معدلات النمو السكاني، في حين أن عدد سكان جزر كوك (3.20 في المائة) ونيوي (1.62 في المائة) أخذ في التراجع.
- 4- ويشهد إقليم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ توسعًا حضريًا كبيرًا، المتوقع أن يزيد من 45 إلى 60 في المائة بحلول عام 2050. وهذا سيؤدي إلى إعادة تشكيل النظم الزراعية والغذائية لتلبية الاحتياجات الغذائية الحضرية الملحة. وتشكل البطالة بين الشباب تحديًا مستمرًا، خاصة في جزر مارشال، حيث تصل المعدلات إلى 52 في المائة بالنسبة إلى الرجال و58 في المائة بالنسبة إلى النساء. وتتفاوت مشاركة القوى العاملة أيضًا على نطاق واسع، مع وجود فجوة ضئيلة بين الجنسين في الدول التي تركز على الكفاف مثل بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان، في حين توجد تفاوتات كبيرة في ساموا وفيجي حيث تقل احتمالات عمل المرأة في وظائف مدفوعة الأجر. وتؤثر البنية التحتية والخدمات المحدودة سلبًا على الإنتاج الزراعي والغذائي والنقل والتسويق. وهذا يؤدي، بالإضافة إلى زيادة عزلة المجتمعات المحلية، إلى ارتفاع تكاليف الأغذية المحلية والاعتماد على الواردات.
- 5- وتزيد العوامل البيئية من تعقيد هذه التحديات، حيث تتعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بشكل كبير لتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، وتغير أنماط هطول الأمطار ودرجات الحرارة القصوى. وتتفاقم هشاشة الإقليم بسبب محدودية الأراضي الصالحة للزراعة، وارتفاع تكاليف النقل والطاقة، وانخفاض الإنتاجية الزراعية. ويؤدي ضعف البحوث والبيانات والبنية التحتية الزراعية إلى إعاقة الإنتاجية والقدرة على الصمود، مما يجعل النظم الزراعية والغذائية عرضة بشكل كبير للصدمات الخارجية. كما تنتشر التحديات التغذوية، مع ارتفاع الأمراض غير المعدية المرتبطة بالأنماط الغذائية بسبب التوسع الحضري، وخيارات الصون المحدودة، وتغير العادات الغذائية.

ثانياً - الأساس المنطقي والأهداف والنهج

6- رغم تمتع الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بمزيج فريد من النظم الزراعية والغذائية التي تمثل فسيفساء متنوّعة من التنوّع البيولوجي والثقافات والاقتصادات، فهي تواجه تحديات هيكلية و مترابطة (وطنية وإقليمية فرعية وإقليمية) تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، والإنتاجية المحدودة، وزيادة الاعتماد على الواردات، والتعرض للصدمات الخارجية، مما يقوّض سبل العيش ويعرض الأمن الغذائي والتغذية للخطر. ويتفاقم هذا الوضع بسبب قابلية تأثرها الشديد بتغير المناخ.

7- ورداً على هذه التحديات، شاركت الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ في مختلف العمليات الاستراتيجية والتخطيطية الوطنية لتعزيز القطاع الزراعي والغذائي، بما في ذلك من خلال "مسارات تحويل النظم الزراعية والغذائية" (على سبيل المثال، كيريباتي و بابوا غينيا الجديدة وساموا).

8- وتم تنفيذ هذه العمليات من خلال مشاورات إقليمية ولكن بتركيز محدود على الاستثمار. وفي حين تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية من العزلة وارتفاع تكاليف المعاملات، فإن التدفقات المالية لدعم تنميتها مجزأة للغاية أيضاً. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، تم تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية من خلال أكثر من 33 000 مشروع. وتؤدي القدرة المؤسسية والاستيعابية المحدودة (التي تنعكس في انخفاض معدلات إنفاق المساعدات الإنمائية الرسمية) إلى إعاقة الجهود الإنمائية.

9- **الاستثمار لتحقيق الرؤية المشتركة الطويلة الأجل للإقليم:** استجابةً لذلك، يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ على وضع رؤيتها التنموية الطويلة الأجل وتحقيقها... من أجل إقليم محيط هادئ قادر على الصمود ينعم بالسلام والوثام والأمن والإدماج الاجتماعي والازدهار، يضمن لجميع شعوب المحيط الهادئ العيش حياة حرة وصحية ومنتجة¹. وفي إطار هذه الرؤية الشاملة، سيدعم البرنامج تحويل النظم الزراعية والغذائية للبلدان لضمان "... نظام غذائي آمن وقادر على الصمود ومبتكر"²، "... الأمن الغذائي والتغذوي المستدام وأنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة"، مع ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (الأراضي والمياه والغابات ومصايد الأسماك والتنوع البيولوجي) وتحسين القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والصدمات "... مما يجعل [النظم الزراعية والغذائية] أقوى - وأكثر إنصافاً - وأكثر صحة".

10- **الملكية القطرية والإقليمية:** تعود ملكية البرنامج إلى الحكومات وأصحاب المصلحة القطريين والإقليميين، بما في ذلك الجهات الفاعلة والمستثمرون من القطاعين العام والخاص (المؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات المالية المحلية، والقطاع الخاص، بما في ذلك منظمات المزارعين والمنتجين)، فضلاً عن الشركاء في التنمية ومنظمات المجتمع المدني. ويتمشى البرنامج مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية، ويتجنب الهياكل الموازية، ويعزز الاتساق من خلال التقارب بين أهداف مختلف أصحاب المصلحة لتعزيز المساءلة المتبادلة.

11- **نهج مرّن وتدرّجي:** سيتبلور البرنامج على مدى الفترة 2025-2040 من خلال نهج مرّن تدرّجي يغطي ثلاث دورات. ويهدف البرنامج في الدورة الأولى، التي تبلغ مدتها ست سنوات (2025-2030)، إلى ما يلي: (1) تعزيز القاعدة

¹ استراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050.

² أفق فيجي لعام 2030.

السياساتية والمؤسسية والتنظيمية لتعزيز قدرة الإقليم على استيعاب المزيد من الاستثمارات العامة والخاصة لتحويل نظمه الزراعية والغذائية بشكل فعال؛ (2) وتصميم وتنفيذ الاستثمارات ذات الأولوية الرئيسية كما حددتها الحكومات والمستثمرون. وسيتم تصميم الدورتين التاليتين، اللتين تبلغ مدتهما خمس سنوات، على أساس النتائج المحققة والدروس المستفادة من الدورات السابقة.

12- **بُعد إقليمي قوي:** سيعمل البرنامج على تعزيز التكامل الإقليمي وتنسيق السياسات في ما يتعلق بالقضايا الإقليمية العابرة للحدود والتحديات المشتركة، بما في ذلك الاستثمارات التي تعود بالنفع على الإقليم. وتحتاج المنظمات الإقليمية (العامة والخاصة) إلى الدعم لتعزيز العمل الجماعي وتطوير وحدة الهدف من خلال الحوار والتعلم، وبالتالي الحد من التجزؤ وتعزيز القدرة على التنفيذ. وفي هذا الصدد، عمل فريق التصميم مع المنظمات الإقليمية الرئيسية، مثل منتدى جزر المحيط الهادئ، ومجتمع المحيط الهادئ، ووكالة مصايد أسماك منتدى المحيط الهادئ، وأمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، وجامعة جنوب المحيط الهادئ، ويجب أن يستمر هذا العمل لضمان التنفيذ الناجح.

13- **التكامل والمواءمة مع الجهود والمبادرات القائمة:** يهدف البرنامج إلى إضافة قيمة إلى جهود التنمية القائمة. وقد حدد أصحاب المصلحة في البلدان أولويات البرنامج الاستثمارية استناداً إلى عملية رسم خرائط للجهود القائمة. كما يسعى البرنامج إلى تنفيذ الالتزامات الرئيسية الرفيعة المستوى الأخيرة، مثل الحدث الوزاري الرفيع المستوى لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية (2023)، والدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (2024)، وإعلان رؤساء خدمات الزراعة والغابات في المحيط الهادئ (2024). ويكتمل البرنامج بالمبادرات المؤسسية للمنظمة، مثل مبادرة العمل يداً بيد ومبادرة "بلد واحد، منتج واحد ذو أولوية". وتم عرض البرنامج ومناقشته مع صناعات القرار الرفيعة المستوى في منتدى حلول الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ (نوفمبر/تشرين الثاني 2024).

14- **الخبرة المتعددة التخصصات والحوار والمشاورات:** يسترشد هذا الجهد بخارطة الطريق العالمية للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، ويستند إلى أفضل البيانات والأدلة والخبرة المتعددة التخصصات الموجودة لدى منظمة الأغذية والزراعة وخارجها. ويقود تصميم البرنامج مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة، الذي حشد فريقاً يضم أكثر من 30 خبيراً دولياً ووطنياً شاركوا مع أصحاب المصلحة الوطنيين لتقييم التحديات والفرص وتحديد الأولويات القطرية للاستثمارات التي تفضي إلى التحوّل في الزراعة والأغذية. وتم تحليل ما يقرب من 80 وثيقة استراتيجية وتخطيطية، وتم التشاور مع أكثر من 140 من أصحاب المصلحة من خلال 12 بعثة قطرية وحلقة عمل إقليمية شارك فيها مندوبون حكوميون وخبراء من 12 من أصل 14 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ.

ثالثاً - التقدّم المحرز في وضع البرنامج

15- بناءً على التزام المدير العام بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ لوضع برنامج الاستثمار الإقليمي الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، تعاونت منظمة الأغذية والزراعة من خلال مركز الاستثمار التابع لها مع أصحاب المصلحة في البلدان والإقليم لتصميم البرنامج، على طول الخطوات التالية (يوليو/تموز - ديسمبر/كانون الأول 2024):

(أ) وضع إطار مفاهيمي للبرنامج وتحديد نطاقه؛

- (ب) وتشخيص الفجوات وتحليلها من خلال بعثات قطرية لتحديد أولويات الاستثمار بشكل مشترك؛
- (ج) وتنظيم حلقة عمل إقليمية لمناقشة النتائج والبنية المفاهيمية والمؤسسية للبرنامج وعناصره الإقليمية؛
- (د) وعرض البرنامج ومناقشته في منتدى حلول الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ؛
- (هـ) واستعراض الجودة والانتهاج من تصميم البرنامج، بما في ذلك تقرير تجميعي ووثائق تشخيص قطرية للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ الأربع عشرة (قيد الإعداد).

رابعاً - هيكل البرنامج ومكوناته

16- **هيكل البرنامج:** يتبع البرنامج نهجاً تدريجياً ومرناً من عام 2025 إلى عام 2040، وينقسم إلى ثلاث دورات. وتهدف الدورة الأولى (2025-2030) إلى تحقيق ما يلي: (1) تعزيز القاعدة السياسية والمؤسسية والتنظيمية لتعزيز قدرة الإقليم على استيعاب المزيد من الاستثمارات العامة والخاصة؛ (2) وتصميم الاستثمارات ذات الأولوية الرئيسية التي حدتها الحكومات والمستثمرون وتنفيذها. وسيتم تصميم الدورتين التاليتين اللتين تستمر كل منهما خمس سنوات على أساس النتائج والدروس المستفادة من الدورة الأولى.

17- ويعمل البرنامج على المستويين الإقليمي والقطري، حيث تدعم العناصر الإقليمية مواءمة السياسات والمبادرات العابرة للحدود، وتعالج الأنشطة الخاصة بكل بلد الاستثمارات ذات الأولوية المحلية، بما في ذلك تلك التي تنطوي على نطاق إقليمي. وفي السنة الأولى، سيتمثل أحد العناصر الرئيسية في إنشاء منصة إقليمية للاستثمار الزراعي والغذائي، تتألف من حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية والمنظمات الإقليمية والممولين والشركاء في التنمية ومنظمات المجتمع المدني، لتعزيز الحوار والتنسيق وجذب الاستثمارات وترشيدها في النظم الزراعية والغذائية المستدامة في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وستركز المنصة على ما يلي:

(أ) ترشيد تدفق المعلومات والموارد، وتعزيز التأزر الإقليمي، وتحسين التنسيق الإقليمي للحدّ من الازدواجية والتجزؤ؛

(ب) ودعم تحديد وتطوير الاستثمارات الزراعية والغذائية العالية الجودة؛

(ج) والاستفادة من الموارد لتحسين جودة الاستثمار والحدّ من المخاطر.

18- وتتوخى المنصة إنشاء مرفق للمساعدة الفنية مخصص ومحدد زمنياً من خلال حساب أمانة متعدد المانحين لتزويد الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ والمؤسسات الوطنية والإقليمية والممولين والمستثمرين بالخبرة والتوجيه الفني لتصميم الاستثمارات وضمان الجودة ودعم التنفيذ.

19- وتؤكد الترتيبات المؤسسية للبرنامج على ملكية الحكومات والمنظمات الإقليمية، والتعاون بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص.

20- **مكونات البرنامج:** يتضمن البرنامج ستة مكونات ناتجة عن عمليات لتحديد أولويات الاستثمارات أجريت مع أصحاب المصلحة على المستويين القطري والإقليمي. ويشتمل كل مكون على عناصر إقليمية وقطرية:

(أ) تعزيز السياسات واللوائح والمؤسسات التمكينية على المستويين القطري والإقليمي (68 مليون دولار أمريكي). يعمل هذا المكون على تعزيز السياسات والترتيبات المؤسسية الوطنية والإقليمية للحدّ من المخاطر

المرتبطة بالعزلة الجغرافية وتجزؤ السياسات، والاستفادة من الفرص لتوسيع سلاسل القيمة الواعدة والراسخة على المستوى العالمي (مثل الفانيليا والكاكاو والبن) والفريدة من نوعها في إقليم المحيط الهادئ (مثل الكافا والقلقاس). وتشمل الأنشطة الإرشادية ما يلي:

- (1) وإنشاء إطار إقليمي للسياسات والمواصفات المتعلقة بالأمن البيولوجي وسلامة الأغذية والتجارة؛
- (2) وإقامة شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص في مجالي التجارة والخدمات اللوجستية لما بعد الحصاد، واستيراد الأغذية، وتعزيز جودة الأغذية وسلامتها، مع مراعاة جوانب التغذية والحد من مخاطر الاستثمارات (على سبيل المثال، من خلال آليات مالية وتأمينية مصممة خصيصاً لهذا الغرض)؛
- (3) وتعزيز المؤشرات الجغرافية للمنتجات المحلية ودعم تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية؛
- (4) ووضع ترتيبات وإنشاء مؤسسات للترويج للصادرات.

(ب) تحسين الخدمات الزراعية وتعزيز روابط السوق لسلاسل القيمة الرئيسية (513 مليون دولار أمريكي). يهدف هذا المكوّن إلى تعزيز الإنتاجية والقدرة على الصمود، والاستفادة من المعرفة المحلية والممارسات الزراعية المحسّنة لزيادة الإمدادات الغذائية وفرص السوق. وتشمل الأنشطة الإرشادية ما يلي:

- (1) دعم البحوث الزراعية لتعزيز الإنتاجية والاستدامة والتكيف مع تغيّر المناخ؛
- (2) وتعزيز خدمات الإرشاد الوطنية العامة والخاصة لدعم الإنتاج المستدام، خاصة بين الشباب والنساء؛
- (3) وإنشاء مرافق ووضع ممارسات للأمن الغذائي وسلامة الأغذية وجودتها؛
- (4) وضمان جمع البيانات والمعارف وتحليلها ونشرها (مصنفة بحسب العمر ونوع الجنس)، بما في ذلك المعارف المحلية.

(ج) يشمل تعميم التغذية والأنماط الغذائية الصحية (100 مليون دولار أمريكي) ما يلي:

- (1) رفع مستوى الوعي العام بالأنماط الغذائية المتوازنة والأغذية المغذية؛
- (2) ودمج التثقيف الغذائي وإنتاج الأغذية المنزلية في المناهج المدرسية؛
- (3) وتعزيز أنشطة الزراعة الحضرية لإنتاج أغذية مغذية؛
- (4) وتدريب الأسر على إنتاج الأغذية الغنية بالمغذيات في المنزل مع ضمان مراعاة المساواة بين الجنسين بشكل مناسب.

(د) تحفيز الابتكار وتوسيع نطاقه (89 مليون دولار أمريكي). يركز ذلك على التحوّل الرقمي لتخفيف العزلة، وخفض تكاليف المعاملات عبر النظم الزراعية والغذائية، وتوسيع التمويل المختلط لجذب الاستثمارات الخاصة. وتشمل الأنشطة الإرشادية ما يلي:

- (1) تطوير اللبّات الأساسية للتحوّل الرقمي، بما في ذلك الاتصال والتنظيم وقدرات مقدمي التكنولوجيا؛
- (2) وتعزيز الخدمات الرقمية (على سبيل المثال، التكنولوجيا المالية، والإرشاد، وروابط السوق، وإمكانية التتبع، ومنصة التجارة)؛

- (3) ووضع نماذج أعمال محلية مبتكرة لتزويد قطاع السياحة (على سبيل المثال، المنتجات الطازجة المحلية، والأغذية ذات القيمة الغذائية والثقافية العالية)؛
- (4) ودعم أدوات التمويل المختلط لجذب الاستثمار الخاص في منظمات المنتجين والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخاصة تلك التي تعود ملكيتها إلى الشباب والنساء؛
- (5) ووضع أدوات مصممة خصيصًا لإدارة المخاطر المالية، بما في ذلك التكنولوجيا المالية والتأمين.
- (هـ) **الترويج للحلول المستدامة في المناطق الساحلية (300 مليون دولار أمريكي).** يشمل ذلك دعم مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والزراعة وسبل العيش الساحلية الأخرى من خلال الاستثمارات المستدامة من التلال إلى الشعب المرجانية وإدارة النظم الإيكولوجية لإدارة متكيفة مع المناخ. وتشمل الأنشطة الإرشادية ما يلي:
- (1) دعم حماية النظم البيئية الساحلية التي تقودها المجتمعات المحلية لإعادة تكوين أرصدة موارد مصايد الأسماك الساحلية؛
 - (2) وتعزيز النهج الدائرية لإدارة المخلفات ومعالجتها للمساهمة في إعادة استصلاح التربة وإنتاج المحاصيل البستانية؛
 - (3) وتعزيز البنية الأساسية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق المستدامة.
- (و) **توسيع البنية التحتية الزراعية والغذائية لزيادة فرص السوق (3.5 مليارات دولار أمريكي).** سيوفر هذا المكوّن الأساس لتطوير القدرة المحلية على إنتاج الأغذية وتسويقها للاستهلاك المحلي والتصدير. وتشمل الأنشطة ما يلي:
- (1) البنية التحتية للمياه وإدارتها، بما في ذلك الري؛
 - (2) والنقل والاتصال داخل الجزر وفي ما بينها؛
 - (3) والتخزين والتجهيز والتعبئة في سلاسل القيمة الرئيسية؛
 - (4) والطاقة المتجددة؛
 - (5) والبنية التحتية للخدمات الزراعية، مثل المختبرات والمشاتل ومراكز التدريب والميكنة.
- 21- **تكاليف البرنامج.** تقدّر تكاليف البرنامج بنحو 4.6 مليارات دولار أمريكي تغطي الفترة 2025-2040. وتم تقييم هذه التكاليف على أساس أولويات الاستثمار التي تم تحديدها من خلال الحوار مع أصحاب المصلحة في البلدان. ويتم تقدير تكاليف الوحدات على أساس المعايير التي يستخدمها مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة والمؤسسات المالية الدولية لمشاريع استثمارية مماثلة. وقد تختلف التكاليف مع زيادة تفصيل البرنامج وتكييفه مع السياق المحلي. وسيتيح النهج المرن إجراء تنقيحات منتظمة للتكاليف.
- 22- وستبلغ تكلفة الدورة الأولى التي تستمر ست سنوات نحو 1.4 مليارات دولار أمريكي. وسيتم تصميم الدورتين، التاليتين اللتين تستمر كلٌّ منهما خمس سنوات، على أساس النتائج والدروس المستفادة من الدورة الأولى، ومن المتوقع أن تشكّلًا نحو 70 في المائة من التكلفة الإجمالية.

الجدول 1 - تكاليف المشروع (بملايين الدولارات الأمريكية)

المكوّنات	الدورة 1 (2030-2025)	الدورة 2 (2035-2031)	الدورة 3 (2040-2036)	التكلفة الإجمالية (2040-2025)
تعزيز السياسات واللوائح والمؤسسات التمكينية على المستويين القطري والإقليمي	24	31	14	68
تحسين الخدمات الزراعية وتعزيز روابط السوق لسلاسل القيمة الرئيسية	154	205	154	513
تعميم التغذية والأنماط الغذائية الصحية	33	33	33	100
تحفيز الابتكار وتوسيع نطاقه	27	45	18	89
الترويج للحلول المستدامة في المناطق الساحلية	116	149	66	330
توسيع البنية التحتية الزراعية والغذائية لزيادة فرص السوق	1.050	1.750	700	3.500
المجموع	1.403	2.212	985	4.600

23- فوائد المشروع. يهدف برنامج الاستثمار في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ إلى تحويل النظم الزراعية والغذائية في مختلف أنحاء جزر المحيط الهادئ من خلال تعزيز الأمن الغذائي والقدرة على الصمود وإدارة الموارد المستدامة. وتم تصميم استثماراته المحددة الأهداف لتعزيز القدرة الوطنية والإقليمية على إنتاج الأغذية التي تستوفي المواصفات المحلية والعالمية، وتوريدها. وتشمل الفوائد الرئيسية الحدّ من الفاقد من الأغذية وتحسين الأمن البيولوجي الغذائي وسلامة الأغذية وتوسيع فرص السوق وتعزيز تكامل سلسلة القيمة. ويسعى البرنامج أيضاً إلى بناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وتعزيز المؤسسات المحلية وتوطيد التعاون الإقليمي. وسيدعم الرصد المتقدّم المساءلة وتتبع المقاييس الرئيسية، مثل أحجام الاستيراد/التصدير والإنتاجية واستثمارات القطاع الخاص لإحداث التحسين المستمر واتخاذ قرارات مستنيرة. وتم تصميم هذا النهج الشامل لضمان النمو المستدام والشمول الاقتصادي وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مختلف أنحاء الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بحلول عام 2040.

24- وسيتم تحديد الفوائد التفصيلية كجزء من مشاريع الاستثمار قيد الإعداد في كل مرحلة من مراحل الدورة. وفي ما يلي مؤشرات توضيحية لقياس مستوى النجاح؛ ولكن سيتم تحديد هذه المؤشرات بمزيد من التفصيل بحسب توافر البيانات.

الجدول 2 - مؤشرات توضيحية لقياس الأثر

مؤشرات النواتج الإرشادية	مكونات البرنامج
الأثر: تحسين الأمن الغذائي والتغذوي وقدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود وإدارة الموارد الطبيعية بما يتماشى مع استراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050	
- عدد أطر سياسات الأمن البيولوجي والتجارة التي تم إنشاؤها - قيمة الاستثمارات الزراعية والغذائية التي تم تخفيض مخاطرها من خلال الآليات المالية	تعزيز السياسات واللوائح والمؤسسات التمكينية على المستويين القطري والإقليمي
- الإنتاجية الزراعية لسلاسل القيمة الرئيسية - قيمة المنتجات المصدرة - عدد النساء/الشباب الذين تم الوصول إليهم من خلال الخدمات الزراعية	تحسين الخدمات الزراعية وتعزيز روابط السوق لسلاسل القيمة الرئيسية
- معدل الإصابة بالسمنة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالأنماط الغذائية وانتشارها - درجات التنوع الغذائي بين أفراد المجتمع	تعميم التغذية والأنماط الغذائية الصحية
- النسبة المئوية لزيادة الاتصال الرقمي - حجم الاستثمار الخاص الناتج عن أدوات التمويل المختلط	تحفيز الابتكار وتوسيع نطاقه
- عدد مصايد الأسماك الصغيرة النطاق المدعومة بالبنية التحتية المستدامة - الحد من المخلفات من خلال الإدارة الدائرية	الترويج للحلول المستدامة في المناطق الساحلية
- القدرة على نقل المنتجات الزراعية والغذائية بين الجزر - النسبة المئوية للأنشطة الزراعية والغذائية التي تعمل بمصادر الطاقة المتجددة	توسيع البنية التحتية الزراعية والغذائية لزيادة فرص السوق

- 25- **الترتيبات المؤسسية والتنظيمية:** ستتولى حكومات البلدان والمنظمات الإقليمية قيادة البرنامج وفقاً لمستويات تفرّع أنشطة البرنامج. وسيشمل كلٌّ مكوّن أنشطة تنفّذها منظمات وطنية أو إقليمية. وستشارك في التنفيذ أيضاً منظمات المنتجين، وكيانات القطاع الخاص، والأوساط البحثية والأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات المالية. وسيتم تحديد ترتيبات التنفيذ التفصيلية أثناء إعداد مجموعة المشاريع.
- 26- **المجالات الرئيسية للمخاطر وتدابير التخفيف:** يسلّط الجدول أدناه الضوء على المخاطر الرئيسية التي تواجه برنامج الاستثمار في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ والاستراتيجيات المقابلة لها لضمان إحداث تحوّل مستدام للنظم الزراعية والغذائية.

الجدول 3 - مصفوفة إدارة المخاطر

تدابير التخفيف	مجالات المخاطر الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> - تأمين القيادة السياسية وتولي مقاليد الأمور من جانب البلدان والمنظمات الإقليمية؛ - تعزيز المؤسسات الإقليمية والوطنية لتمكين التنسيق والتوحيد بشكل أفضل؛ - دعم منصات الاستثمار الإقليمية والوطنية لتعزيز التنسيق وحشد الاستثمارات العامة والخاصة، بما في ذلك مبادرة "العمل يدًا بيد" ومبادرة "بلدٌ واحد، منتجٌ واحد ذو أولوية" التابعتين لمنظمة الأغذية والزراعة؛ - خفض تكاليف المعاملات من خلال الابتكار والمعرفة والتكنولوجيا؛ - بناء البنية التحتية لتحسين الاتصال وتكامل الأسواق؛ - إعطاء الأولوية للاستثمارات العامة مع الاستفادة بشكل كبير من الاستثمارات الخاصة. 	العزلة المستمرة وتجزؤ السياسات
<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز القدرة على التنفيذ (القطاع العام، والأوساط البحثية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات المالية، وما إلى ذلك)؛ - تحسين تنسيق الجهود الوطنية والإقليمية. 	انخفاض القدرة الاستيعابية للاستثمارات
<ul style="list-style-type: none"> - تطوير القدرة الاستيعابية، بما في ذلك للمؤسسات المالية؛ - تنفيذ استثمارات عالية الجودة ومستندة إلى الأدلة؛ - التمويل المبتكر لتقليل المخاطر (التمويل المختلط وإدارة المخاطر). 	انخفاض مستوى تمويل الاستثمارات العامة والخاصة

خامسًا - الخطوات التالية الفورية

27- لبدء الدورة الأولى من البرنامج التي تستمر ست سنوات، ستُركز الجهود على تعزيز ملكية البرنامج من قبل الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ والمنظمات الإقليمية، وتهيئة الظروف الملائمة للحوار والتنسيق وتوفير المساعدة الفنية اللازمة لتنمية القدرات وتفعيل الاستثمارات المؤثرة القابلة للتطوير خلال فترة 2025-2040. ومن ثم، ستركز الجهود في عام 2025 على الخطوات التالية:

- (أ) إنشاء منصة إقليمية للاستثمار الزراعي والغذائي لتحفيز الحوار وتنسيق الاستثمارات في النظم الزراعية والغذائية المستدامة: من المقرر عقد الاجتماع الأول للمنصة في أبريل/نيسان 2025؛
- (ب) والبدء في وضع مجموعة من المشاريع ذات أبعاد إقليمية وقطرية مع الحكومات والشركاء القطريين والممولين والمستثمرين؛
- (ج) بلورة مرفق للمساعدة الفنية الاستثمارية وإنشائه لتوفير الخبرة والتوجيه الفني لتصميم الاستثمارات وضمان الجودة وتنفيذها.